

التخطيط الإقليمي ودوره في تكوين الفيدراليات

م.م. محمد حسين شعاع

جامعة واسط - كلية الإدارة والاقتصاد

منهجية البحث

بما أن الباحث استخدم الأسلوب الوصفي في البحث فهذا دليل على عدم وجود أرقام أو جداول في البحث لذلك تناول البحث المواضيع الآتية :

إن من أهم المحاور التي يتناولها البحث هي:

-المقدمة

- مفهوم التخطيط الإقليمي النشا والبداية

- نظريات التخطيط الإقليمي

- خصائص التخطيط الناجحة

أهم المشاكل التي تواجه التخطيط

- التخطيط الإقليمي في العراق

- الفيدرالية في العراق الدائم الدواء

- الخاتمة

- المصادر

المقدمة

التخطيط الإقليمي كمفهوم شامل للحياة سواء كان عند الفرد أو الجماعة وذا أهداف محددة ومتكاملة يكون وهو تفكير مسبق للقيام بعمل أو عدة أعمال أي انه يولد قبل أن يكون واقعا عمليا ملموسا وهو ليس بالعمل السهل او العادي انما هو عمل مخطط له ومدروس لتحقيق اكبر نفع ممكن وبأقل كلفة ممكنة.

ويعتبر التخطيط الاقليمي حجر الزاوية في التخطيط الشامل وهو احد مستويات التخطيط القومي وقد نال عناية المختصين في الدول المتضررة والمناطق التي دمرتها الحرب العالميه الثانيه وقد اولت الدول المتقدمه والنامية على حدا سواء الاهتمام بهذا المفهوم وقد عملت الدول المنكوبة بالحرب والدمار بالعمل على تطوير المناطق المتضررة وتحسين اقتصادياتها⁽¹⁾.

وشهدت المرحلة التي شهدت الحرب العالمية الثانية تزايدا ملحوظ بالاهتمام بالتخطيط الاقليمي لاقتصاديات الاقاليم واعادة اعمار المدن التي دمرت الحرب منشائها وابدات سكانها , والعمل على تخطيط المدن القائمة واستحداث مدن جديدة اخرى⁽²⁾ , وقد تناولت الدراسة المواضيع التالية:

- مفهوم التخطيط الاقليمي وباديته ونشاته واهمية التخطيط الاقليمي والنظريات التي تناولته وخصائص الخطط الناجحة واهم مقوماتها واهم المشاكل التي تواجه المخطط الاقليمي وكيفية معالجة هذه المشاكل التطرق الى التخطيط الاقليمي في العراق واهم الخطط التي وضعت ودورها في تكوين الفيدراليات .

مفهوم التخطيط الاقليمي النشأة والبداية

مفاهيم

ماهو التخطيط؟ التخطيط ليس من الأسئلة الصعبة التي يمكن لأي شخص أن يجيب عليه بكلمات فتكون قريبة من معناها لاي تعريف للتخطيط من قبل المختصين فكل واحد منا يمارس عملية التخطيط مع نفسه يوميا وشهريا وسنوياً في عمله وفي بيته وفي مستقبله .

ويمكن تفسير التخطيط حسب النظام الذي تتبعه الدولة , فالتخطيط الراسمالي يختلف عن التخطيط الاشتراكي او تبعاً للمركزية فيشمل التخطيط المركزي واللامركزي او تبعاً للانشطة الاقتصادية فيشمل التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل او تبعاً للنشاط القطاعي ويشمل التخطيط الصناعي او الزراعي او الخدمي وغيره ويقسم كذلك حسب الفترة الزمنية فهناك تخطيط بعيد المدى والمتوسط والقصير المدى والتخطيط والطاريء وتبعاً للبعد المكاني فهناك التخطيط القومي .

ويمكن تعريف التخطيط بانه اسلوب او منهج يهدف الى حصر كافة الامكانيات والموارد المتوفرة في الاقليم او الدولة او اي موقع اخر وعلى كافة المستويات . قد عرفه ماكس فيبر على انه كل عمل يتوافر فيه ان يكون موجهاً لتحقيق اهداف بعيدة عن الغموض يعبر عنها بوضوح وتكون متناقسة فيما بينها على ان تكون الوسائل المستعملة طبقاً لكافة المعلومات المتاحة هي احسن الوسائل الكفيلة بتحقيق الهدف المحدد .

وقد عرفه واثرسن بانه تنظيم واع ومستمر لاختيار احسن السبل المتوفرة لتحقيق غايات واهداف معينة وهو يشمل الاقتصاد في استغلال الموارد الطبيعية النادرة .

وقبل التحدث عن نشأة ودراسة التخطيط لا بد ان نستعرض نشأة التخطيط بصورة عامة فمنهم من يعتقد ان التخطيط قد بدأ في عام 1920 و اخر يعتقد انه بدأ بداية عام 1910 و اخر يعتقد انه قد

بدأ بالفعل قد بدأ قبل الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة لكن المراجع العلمية تشير الى انه قد بدأ في افكار افلاطون بعرضه للفكر التخطيطي المثالي في مدينته المثلى

1- ابو ليدة نظمي التغييرات في النظام الدولي واثره على الامن القومي العربي ط.الاولى دار الكندي 2001

و اول عملية تخطيطية بدأت في القرن العشرين تتمثل بتطبيق الاتحاد السوفيتي السابق بكهربة البلاد وكذلك مشروع وادي تنسي في امريكا ومشروع المسح الاقليمي في جنوب ويلز في بريطانيا والمجمعات السكانية

لمنتجي الفحم في وادي الرور في ألمانيا وقد اتضح جليا بان التخطيط الاقليمي ذو اهمية وفعالية قوية ويمكن استخدامه للحفاظ على الاقتصاد القومي بعيدا عن الهزات والازمات الاقتصادية ويبدو ذلك واضحا في النظرية الكينزية التي طالبت بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لانتشال النظام الاقتصادي من الانهيار وقد اتت هذه المطالبة بغض النظر عن النظام الاقتصادي لتلك الدولة سواء كان اشتراكي ام راسمالي

وبذلك يمكن تعريف التخطيط الاقليمي هو كيفية استغلال الموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة في رقعة جغرافية معينة اقليم لمعرفة امكانيات هذا الاقليم وموارده وكيفية استغلالها لتحقيق اهداف معينة لغرض النهوض باقليم او الاقاليم واناها (1).

ومن الواضح ان مصطلح التخطيط الاقليمي هو مصطلح مركب من مصطلحين هما التخطيط والاقليم حيث ان التسمية تعكس قسما من المضمون وقد تم القاء الضوء على مصطلح التخطيط وتقاضي الضرورة ان نحدد مصطلح اخر هو الاقليم وهو منطقة من سطح الارض تتميز عما يجاورها من مناطق بظاهرة او خصائص معينة تبرز وحدتها او شحصينها وتختلف عن الاقاليم الاخرى

أهمية التخطيط الإقليمي :

هدف التخطيط الاقليمي هو تقليص التفاوت بين الاقاليم وهو احد اهم الوسائل لتنمية وتخطيط الاقاليم وكذلك تحقيق توزيع امثل للموارد بشكل عادل بين مناطق القطر الواحد او ضمن حدود الاقليم الواحد واستغلال الموارد المتاحة والكامنة وعلى كافة الاصعدة سواء كانت طبيعية او اقتصادية او بشرية لضمان تحقيق العدالة والمساواة بين الدخول المختلفة وتوفير الخدمات وزيادة الدخول المتاحة .

ويساعد التخطيط الاقليمي على استثمار الموارد وحل الكثير من المشاكل المختلفة التي تعاني منها القطاعات او الاقاليم مثل الاختناقات السكانية وسوء احوال المعيشة وانخفاض مستويات الدخول كذلك يسعى التخطيط الاقليمي والقائمين عليه من ذوي الاختصاصات واصحاب الخبرة والمسؤولين عن تنفيذ الاشراف عليه الى تنمية المناطق الغير مؤهلة بالسكان وانشاء مدن جديدة وتطوير المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للاقاليم الاخرى . ونظرا لازدياد الطلب على الحاجات الاساسية المعيشية الملحة الغذائية وغير الغذائية وكذلك اتساع حجم المدن وتزايد اعداد السكان نتيجة للهجرة من الريف الى المدينة وغيرها دفع بتلك الدول لاتباع اسلوب التخطيط الاقليمي .

ويمكن تحديد الاعتبارات التالية كمؤشر لاهميته هذا النمط من التخطيط وهي كالآتي :

- 1- التخطيط الاقليمي يحدد امكانيات كل اقليم من الاقاليم ومقدار مساهمته في التنمية الاقتصادية
- 2- التخطيط الاقليمي يؤدي الى تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي
- 3- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لما يوفره من فرص عمل ودخول جديدة تساهم في زيادة الطلب على المنتجات المحلية
- 4- الحد من مشاكل المدن الحضرية الكبيره كمشكلات النقل والمواصلات وتلوث البيئه والضوضاء وارتفاع اسعار الاراضي نتيجة لزيادة الطلب عليها .
- 5- يساهم في تدفق الاستثمارات في الاتجاهات التنموية الصحيحة والمرغوبة اجتماعيا اعتماده
- 6- يحقق المساهمة الفاعلة للجماهير في تنفيذ المشاريع الاقتصادية على مستويات الاقاليم والاستخدام الامثل والكفوء للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة .

7- تكمن اهمية التخطيط الاقليمي في مرونته العاليه حيث يمكن اعتماده في كل الانظمه الاقتصادية الاشتراكية والراسماليه وغيرها.

نظريات التخطيط الاقليمي :

هناك العديد من النظريات المتعلقة بمفهوم التخطيط الاقليمي والتي جاءت (2) استجابة لمستلزمات الواقع الاقليمي وتشكل دليلا عمليا لنشاطاته من اجل الوصول الى حل مشكلات هذا الواقع .

ورغم تعدد نظريات التخطيط الاقليمي بين مكانية (جغرافية) واقتصادية واجتماعية الا ان المهتمين والمختصين بهذا الحقل المعرفة جعلوها على صنفين :

1- النظريات الشكلية

2- النظريات المضمونة

وفي بداية العمل التخطيطي كان التركيز منصب على الشكل الذي يعتمد على النظرة الفلسفية للاشياء وبعد ان اصبح التخطيط مجالا علميا واسعا تشترك فيه الكثير من العلوم لذلك صار لزاما التركيز على المضمون وهو احد السمات التخصصية بعد الاعتماد على الاساليب العلمية وما افرزه التقدم التكنولوجي الذي حال دون الرجوع الى نظريات الشكل والتي ظهرت تحت تسميات عديدة منها :

اولا- نظريات التخطيط العقلاني :

وهي نظريات انطلقت من حقائق واقعية ذات مرجعيات عقلية مسؤولة وواعية وهي نظريات تمثل المنطق والعقل وكانت تعليماتها تعتمد كاساسيات في العمل التخطيطي فجمهورية افلاطون تمثل ضربا من التفكير العقلاني والثورة الفرنسية وافكارها ضربا من العقلانية لانها ضد الاقطاع الذي يستعبد الناس وكل النظريات في الفكر الراسمالي والنظريات الكلاسيكية التي تنترك الانسان بحريته في التوجه والرؤية المستقبلية لمشاريعه التي يجني منها الربح وخدمة الناس وخير مثال على ذلك مبدأ \دعه يعمل دعه يمر\ واعتبرت الانسان جزء من الطبيعة .

ثانيا- نظريات الفترة اللاحقة خاصة بعد الثورة الصناعية :

اعتمدت هذه النظريات على المضمون والتفكير العلمي الشمولي الذي اعتمد افرازات التقدم العلمي وربطها مع الافكار المختلفة وادوات التخطيط المتنوعة لتشكيل افكار اكثر عقلانية وشمولية وظهرت نوعين من النظريات هما :

* نظريات الثورة العلمية : وهي ربط السياسة بالعمل التخطيطي

*النظرية التعليمية (لفريدمان) وتؤكد على عدم وجود حوار بين المخطط والناس .

وفي كل النظريات السابقة ودعوتها لتعليم الناس بالتخطيط العلمي الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ليكونوا على علم تام بكل ما هو مخطط له .

ومن اهم النظريات في التنمية الاقتصادية والتي يمكن اختصارها كالآتي:-

1- نظرية الاساس لاقتصادي : تقسر هذه النظرية دور التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية وانها تستند على افتراض اساسي هو ان مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية دالة لحجم الطلب على الصادرات في الاقليم او المدينة ولتوضيح الية عمل هذه النظرية تقسم الانشطة الاقتصادية الى قطاعين رئيسيين هما :

* القطاع الاساسي :ويشمل كافة القطاعات الاقتصادية التي تنتج السلع والخدمات لغرض التصدير الى خارج الاقليم .

* القطاع غير الاساسي : ويتضمن تلك الفعاليات الموجه اساسا لخدمة تلبية الطلب المحلي داخل الاقليم او المدينة حيث ان الالية التي تقدمت بها هذه النظرية لتفسير عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الاقليم تقترض بالية زيادة حجم الصادرات ستؤدي بالضرورة الى زيادة دخل الاقليم وزيادة عوائد عوامل الانتاج (الاجور الرواتب الفائدة , الايجار) لذلك فان اي زياده في حجم الصادرات الى خارج الاقليم سينعكس تأثيرها مباشرة بالزيادة في مستوى النشاط الاقتصادي للاقليم والعكس صحيح⁽¹⁾ .

2- نظرية التنمية الاقتصادية :وهي نظرية ارثوليس والتي تقسم الاقتصاد الى قطاعين احدهما تقليدي يمثلها قطاع الزراعة والاخر قطاع رائد يمثلها قطاع الصناعة الذي يشكل بموجب هذه النظرية مصدر الحركة والتغير ويحدد معدل النمو الاقتصادي ككل ويتميز القطاع الاول بنمط الانتاجية الزراعية المنخفضة ووجود حجم هائل من البطالة المقنعة التي توفر عرض كبير من العمل في البلد او الاقليم . فلا بد من استثمار رؤوس اموال كافية في القطاع الصناعي مقابل الاستعانة بقوة العمل المتوفرة في القطاع الزراعي ونظرا لتوفر حوافز الاجور المرتفعة التي يتحولون لاجلها من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي بالاضافة الى الخدمات الجديده التي يوفرها القطاع الصناعي⁽²⁾ .

2- أبو رمان دممدوح عبد الله ود. محمد جاسم شعبان العاني نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي دار الصفاء للطباعة والنشر عمان 2005

3- نظرية الدفعة القوية : لاتختلف نظرية الدفعة القوية لروزانشتاين رودان عن نظرية التنمية

الاقتصادية كثيرا حيث تؤكد على اهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية وهو السبيل الوحيد

لرفع مستوى الدخل وخاصة في الدول النامية ويقترح رودان اسلوبان هما :-

■ اعتماد التصنيع على الموارد المحليه بشكل كلي دون الاستعانه بالمواد المستورده. من خلال توجيه دفعه قويه من رؤوس الاموال المستثمره للقطاع الصناعي⁽³⁾.

■ اعتماد التصنيع على اساس مساهمه راس المال الاجنبي بمقادير ضخمة على شكل دفعه قويه من اجل اقامه مشاريع تنمويه تحقق التكامل الصناعي الواسع ويتم عن طريق الاقتراض والاستثمار المباشر.

وهذا يخلق تبعيه اقتصاديه للأجنبي المقرض ويقدم رودان المعالجه من خلال خلق الحمايه للاقتصاد المحلي عن طريق عدم السماح للمنافسه الاجنبيه على حساب الانتاج الوطني. وهناك عقبه ضيق نظام السوق ويجد دوران حلا لها من خلال انشاء عدد كبير من الصناعات في ان واحد من اجل قوه شرائيه لدى جميع المواطنين العاملين في تلك الصناعات جراء الدخل التي يحصلون عليها

4: نظريه النمو المتوازن :

يرى (روجنر نير جسه) ان النمو المتوازن وهو ايجاد النوع من وبين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي اللذان يشكلان السبيل الاهم في الاحداث التنميه المشهوده وخاصة في الدول النامية.

ومن اجل تحقيق هذا المبدأ لا بد من الاستثمار لرأس المال على جبهه عريضه من الصناعات المحليه المختلفه ورغم ضعف القدرة الادخارية وضعف الحافز الاستثماري للدول الناميه نتيجته انخفاض القدره الشرائية لدى المستهلكين بسبب انخفاض الدخل الحقيقي ويرى نيركسه امرين يحتمان اتباع اسلوب استراتيجيه النمو المتوازن هما:

- استحاله الوصول الى مرحله النمو عن طريق التوسع في التجاره الخارجيه (4)
 - استحاله تحقيق التنميه عن طريق التوسع في صادرات السلع الاصطناعيه الاستهلاكيه
- لذا فان الطريق الوحيد هو التنميه عن طريق التصنيع المحلي الذي يركز في تحقيقه لعملية التنميه الاقتصاديه هو خروج الاقتصاد القومي من الحلقة المفرغه والقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق عن طريق خلق الحوافز والدوافع لزيادة الاستثمار عن طريق توجيه هذا الاستثمار الى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة⁽¹⁾.
- 5- نظرية النمو غير المتوازن :
- يرى انصار هذه النظرية وعلى راسهم البرت هيرشمان ان النمو لا يحدث بشكل نمو لجميع القطاعات بل يحدث على شكل تقديم او نمو في بعض القطاعات تجذب من ورائه عملية نمو باقي القطاعات الاخرى وهو ما يطلق عليه (باقطاب النمو) او (مراكز النمو) او القطاع القائد ويتمثل هذا المفهوم بتقديم اجزاء كبيره من الاقتصاد تخلق قوة جذب لباقي القطاعات الاقتصاد المتخلفه لاحداث تنميه شامله لكل الاقتصاد القومي⁽²⁾.
- وهناك العديد من النظريات المختلفه التي لم يتسع المجال(5) لذكرها كنظرية الموقع الصناعي ونظريات البعد المكاني او البعد العمراني ونظريات الامكان المركزيه وغيرها .

3-ابو عياش د. عبد الله يوسف, التخطيط والتنميه في المنظور الجغرافي ,دراسات مختاره , 1983 نيويورك

خصائص التخطيط الناجحة

- ان من اهم خصائص الخطط الناجحة هي :
- 1- الواقعية : وهي ان تكون الخطة الموضوعه واهدافها ووسائل تحقيقها متفهمه للواقع الاقتصادي والاجتماعي والحالي .
 - 2- الشمولية : ويجب ان لاتكون الخطة مشتملة على قطاع واحد او اقليم واحد دون الاخر مما يؤدي الى ظهور اختلال في التوازن وعدم تحقيق التنميه الاقتصادية المتوازنة على المستوى القومي .
 - 3- مركزية اتخاذ القرار ولامركزية التنفيذ : ونعني بذلك ان القرارات الاساسية المتعلقة بوضع الخطة ونمط استخدام الموارد وتحديد معدل الاستثمار وتوزيع الاستهلاك والسياسة السعرية من اختصاص السلطة المركزيه واسلوب تنفيذ الخطة يكون لامركزيا .
 - 4- التناسق : ويعني ذلك التناسق بين اهداف الخطة بعضها مع البعض الاخر وكذلك التناسق بين الاهداف الموضوعه والاساليب اللازمه لتحقيقها .
 - 5- المرونة : وهي ان تكون الخطة الموضوعه مرنة لاحتمال مواجهه ظروف طارئة غير متوقعة كالحروب والظواهر الطبيعيه .
 - 6- الاستمرارية : اي ان التخطيط لاينتهي بانتهاء الخطة القومية لان الخطة تمثل مرحلة معينة من التخطيط وتبداء خطة جديدة حال انتهاء الخطة السابقة .

7- الالزام : ان الخطة يجب ان تصدر بقانون لكي تكون ملزمة للجميع وعادة ما تصدرها الهيئة التشريعية .

4- شوكت .د.علي احسان .اقتصاديات الاقاليم ,دار المناهج .عمان .2004

5-البدران .د.عدنان مكي عبدالله .د.فلاح معروف العزاوي .التنمية والتخطيط الاقليمي دار الكتب للطباعة والنشر , جامعه الموصل ,1991

اهم المشاكل التي تواجه التخطيط الاقليمي(7)

هناك العديد من المشاكل التي تظهر لمواجهة التخطيط الاقليمي لابد من تحديدها لغرض تجاوزها والتخلص من تلك المشاكل والعقبات كلما امكن ذلك منها :

1- عدم وضوح الرؤية بين مفهوم التخطيط الاقليمي والحكم المحلي ومنها مفهوم الوحدات الادارية والاقاليم الاقتصادية وخاصة البعيدة عن مركز القرار او العاصمة ا .

2- بروز ظاهرة الفوضى فياتخاذ القرارات بعد تقسيم البلاد الى اقاليم وتفويض سلطات الاقاليم الى سلطات الحكم المحلي والحد من السلطات الاقليمية .

3- عدم الدقة والموضوعية في تحديد تبعية لجان التخطيط الاقليمي من الناحية الادارية وهل تبقى تبعية هذه اللجان مرتبطة باللجنة المركزية اداريا وفنيا لغرض تقادي العديد من المشاكل التي تحصل اثناء تطبيق الخطة:

4- من المشاكل الاخرى هي عدم توفر البيانات الكمية والوصفية للاقاليم اقتصاديا واجتماعيا وسكانيا وعدم دقة البيانات والخبرات الفنية التي تطلبها المشاريع الانتاجية والخدمية وعدم التعاون السكان المحليين بهدف تحقيق البرامج الخاصة بالتنمية الاقليمية وعدم توافق التقسيمات الادراية مع حاجه التخطيط الاقليمي.

5- المعوقات الماليه وتأثير محددات الميزانيه على التخصيصات المتاحة للسياسه الاقليمييه ومستوى برامج التنمية الاقليمييه وان الانفاق العام على التنمية الاقليمييه وبرامج التخطيط الاقليمي يتم عن طريق التمويل العام الذي يحدد مستوى النمو الاقليمي .

التخطيط الاقليمي في العراق

من الملاحظ على التخطيط التنموي في العراق للعهد السابق ينظم على اساس التخطيط القطاعي بشكل مطلق بعيدا عن البعد المكاني لعملية التنمية لتطوير قطاعات معينة دون الاخرى مما يجعل هذا التخطيط مركزا في مدن محدودة كبغداد والبصرة والموصل وصلاح الدين مما يؤدي الى ظهور اقطاب رئيسية للتنمية في هذه المدن ومناطق جذب سكاني . وقد تختلف التنمية التي ينضمها اقتصاد السوق كونها تسهم في زيادة ثراء المناطق الغنية وزيادة فقر المناطق الفقيرة الاخرى وان صورة التنمية في الاقتصاديات الاشتراكية وذات التخطيط المركزي تختلف عنها في اقتصاديات السوق الحر .

وحدثت بعض المحاولات في المناطق التي من تخلف شديد لتطوير هذه المناطق كانشاء مشاريع في القادسية وذي قار وميسان مثل معامل الاطارات والالمنيوم والسكر الا ان هذه المشاريع لم يكتب لها استمرار النجاح لوجود عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ساعدت على افساح هذه المشاريع رغم نجاحها في مراحلها الاولى وهذه المشاريع والتوزيع المكاني للمشاريع الاقتصادية قد اعطت اهمية نسبية للتخطيط الاقليمي في العراق ولمرحلة محدودة .

6-الزوكه د.محمد خميس .التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافيه .دار المعرفة الجامعيه .جامعي الاسكندريه .مصر

محاولات تقسيم العراق الى اقاليم (8)

كانت اولى محاولات العراق الى اقاليم وبمساعدة خبراء من الامم المتحدة اضافة الى المخطط العراقي في السبعينيات وكانت هذه المحاولات على النحو التالي :

1- مقترحات الخبير واير سنغ :اقترح خبير الامم المتحدة في تقريره الى تقسيم القطر الى ثلاث اقاليم مع ضرورة اعداد خطة تنمية عمرانية لكل اقليم مع تشكيل وحدات اقليمية في تلك الاقاليم يضاف الى ذلك هيئة التخطيط المركزية في وزارة التخطيط . لقد انطلق واير سنغ في مقترحه على اساس التقسيم الجغرافي للقطر على الاقليم الشمالي ومركزه الموصل والاقليم الوسطي ومركزه بغداد والاقليم الجنوبي ومركزه البصرة مع وجود هيأتين للتخطيط الاقليمي , المركزي ومقره وزارة التخطيط والثاني على مستوى الاقاليم .

2- مقترحات الخبير روبنسون : ان مقترح خبير الامم المتحدة روبنسون لا يختلف عن سابقه فيما يتعلق بالهيئتين وتقسيم القطر الى ثلاث اقاليم مضافا اليه ا لصحراء الغربية . فالاقليم الشمالي ومركزه الموصل ويضم حوالي 25% من سكان القطر .الاقليم المركزي الذي حدد مركزه مدينةبغداد ويضم حوالي 55% من سكان القطر . والاقليم الجنوبي ومركزه البصرة يستأثر بحوالي 25% من سكان القطر

الفرق بين الفيدرالية والكونفدرالية

• تعريف الفدرالية . هي مجموعه من الدويلات او الولايات او الاقاليم تخضع في بعض الامور لسلطه واحده وتقوم بأخضاع الامور الاخرى لسلطاتها الخاصه . اي ان البلد يقسم الى مناطق او حكومات محليه ترتبط بحكومته مركزيه فدراليه ادريا لايحوز الانفصال عنها وكل حكومه من هذه الحكومات الفدراليه تقوم

بتطوير واداره مشاريعها التنمويه بتمويل من الحكومه الفدراليه لاشباع حاجات مواطنيها تخضع الحكومه الفدراليه لتطبيق القوانين لنوعين منها :

- الاقليمي :قوانين خاصة بالاقليم
- القومي : قوانين تسود البلاد بشكل عام تصدر من الدولة المركزية لكافة الاقاليم او الولايات .ان الولايات تركز في قضاياها المحلية اما الحكومة المركزية القومية فهي اكثر شمولية ووسع صلاحيات ولها سلطة في القضايا الكلية على الاقاليم او الولايات .

وبذلك تنشأ الفدرالية من اتحاد ولايتين او اكثر تشترك في ملامح اجتماعية وثقافية وتاريخية تتوحد على اساس دستور فدرالي مثل الولايات المتحدة الامريكية عام 1787 والاتحاد السويسري عام 1874 وجمهورية المانيا الاتحادية 1949 وهناك العديد من الدول التي يقارب سكانها 40% من سكان العالم في

اكثر من 25 جمهورية فدرالية واتحاديو وهي (الارجنتين \البرازيل \ اثيوبيا \ الامارات العربية المتحدة \ الهند \ ماليزيا \ المكسيك \ باكستان \ نيجيريا \ صربيا \ الجبل الاسود \ اسبانيا \ جنوب افريقيا \ فنزويلا وغيرها)

7-السعدي .د.سعدي محمد صالح .التخطيط الاقليمي .نظريه .توجه .تطبيق .بيت الحكمة جامعه بغداد 1989

• الكونفيدرالية : وتشكل عندما تقوم مجموعة من الدول المستقلة تماما بالتنازل عن جزء من سياستها لصالح جهاز او حكومة مركزية مشتركة وهي اتحاد يربط مجموعة من الدول على اساس معاهدة لها طبيعة دولية ولا بد من توفر شروط وألية لاي كونفدرالية وهي : (9)

1- وجود اكثر من دولة ترغب بربط مصيرها ببعضها بشكل اداري وتتميز عن غيرها بامور اخرى بحيث لا تفقد سياستها داخل حدودها الجغرافية وحتى الدولية احيانا .

2- وجود معاهدة ذات طبيعة دولية بين تلك الدول .

3- وجود المؤسسات اللازمة لادارة شؤون الكونفدرالية .

4- اضمحلال جزئي وضعيف للدول داخل الكونفدرالية ومنها جزء من سيادة الدولة على ان تكون القرارات بالاجماع .

5- ان الكونفدرالية تعد كيانا واحدا في انظار الدول الاخرى فيما يتعلق بالشؤون الخارجية مثل قضايا الحروب ومعاهدات السلام والعلاقات الدبلوماسية وما شابه ذلك .

وقد اثبتنا لتجربة التاريخية ان الكونفدرالية من الاشكال غير المستقرة للدول فهي أما ان تتحول الى فدرالية كما حصل في الولايات المتحدة الامريكية عام 1787 وهذه هي الحالة الغالبة ا وان تتفكك وتخرج الدول من المعاهدته كما حصل بالنسبة للاتحاد السوفيتي السابق او يوغسلافيا السابق اذ اعتبرت من اشكال الفدرالية .

الفدرالية في العراق الداء ام الدواء :

اخذ موضوع الفدرالية في العراق الحيز الكبير من المناقشات والطرورات من قبل المختصين والمثقفين والسياسيين على حدا سواء لما لهذا الموضوع من حساسية شديدة اتجاه الوضع الراهن والتحديات الكبيرة التي تواجه الحكومات الجديدة بعد سقوط النظام السابق .

وهذه الحساسية جاءت نتيجة من اهمية موضوع الفدرالية كونها تزامنت مع الاحتلال وهذا يجعل الامر مريباً" لدى البعض, وهناك البعض ارجع الامر الى الامة لكي تختار لون النظام الاداري الذي يناسبها وبيان هذا وذلك لا بد من طرح بعض المنافع للفدرالية ومسائل يجب دراستها للخوض في هذا الموضوع.

منافع الفدرالية :

- 1- الفدرالية هي السبيل الوحيد لمنع الدكتاتوريات من الظهور سواء دكتاتورية الفرد او الطائفية القومية او العسكرية .
- 2- مساهمة الجماهير في القضايا السياسية وتولي المسؤولين عن طريق الاقتراع وتولي الطاقات المبدعة والمناصب لتحقيق طموحات وامان منتخبهم .
- 3- خروج المشاريع التنموية من التأثير السلبي للمركز الى المحلية او ادارة الاقليم كونها اقرب الى الواقع التنموي .

9-السمالك د.محمد ازهر واخرون .تنمية الراقدين .مطبعة جامعه الموصل .1989

- 4- سرعة حل المشاكل التي تواجه التنمية في الاقليم بعيدا عن الروتين والبطء والتراخي لاخذ موافقات المركز .
- 5- قد تساعد الفدرالية على تنمية وخلق روح الابداع والقضاء على البطالة والروتين والاستغلال الامثل للموارد عن طريق زيادة الانفاق العام على المشاريع الحيوية وتضرورية . ولا بد من بعض الطروحات والاسئلة التي لا بد من طرحها لاقرار موضوع الفدرالية وهي :-
 - هل الفدرالية هي السبيل الوحيد على مشكلات العراق ؟
 - هل الفدرالية مشروع استكباري لتقسيم العراق ؟
 - كيف يمكن ان نصب هذه الفدراليات في قالب واحد يحول دون تمزيق العراق وجعله نموذجا للوحدة والمشروع الوطني ؟
 - كيف يمكن للجمهور ان يستوعب هذه التجربة الجديدة بعد تجاوزه عقدة العشائرية والروح القبيلية والولاءات الطائفية والحربية وتفعيل الطاقات وتأسيس كيانات تخدم الشعب العراقي؟
 - ضرورة دراسة مشروع الفدرالية كمشروع وطني وان لا يخطط لها خلف الكواليس وان يتميز بالشفافية.
- من هذا كله يتضح ان الفدرالية امر شائك وصعب لوجود معوقات كثيرة بالاضافة الى المتغيرات الكثيرة التي توفرها الموارد المتاحة والكامنة والايدي العاملة الرخيصة لتطبيق هذا المشروع, والفدرالية ليس امر يمكن سحبه على جميع الفدراليات والبلدان وان مشادات كلامية قد حدثت في الولايات المتحدة الامريكية حول مسائل سياسية واقتصادية ادت الى انسحاب⁽³⁾ ولاية من الاتحاد الفدرالي الامريكي سنة 1860- 1861 وصارت هذه الاحداث جزءا من اسباب الحرب الاهلية في امريكا .
- مما تقدم ان تطبيق الفدرالية قد يجرنا الى مالا تحمد عقباه من التفكك والحروب الاهلية . ا وان عدم تطبيقها سوف يفقد بعض الاقاليم والمناطق الامنه فرص من تحقيق التقدم والنمو في قطاعاتها الاقتصادية واقامة مشاريع تنمويه تخدم مصالح هذه الاقاليم⁽¹⁾
- وعليه فان عدم الاستقرار الامني ووجود القوات المحتله للعراق وعدم اعطاء القرص لاصحاب الكفاءات والخبرات وفسح المجال امام المختصين كلها عوامل تساعد على التباطؤ في تطبيق هذا المشروع والذي قد ينهض بالعراق من جديد لو اريد به خيرا".

الخاتمة :

ان التخطيط الاقليمي وسيلة فعالة لتحقيق التوازن الاقليمي وضمان الاستثمار الافضل للثروات الطبيعية والبشرية واحدى ضمانات الحياة الافضل, وتقدم ملموس في الحياة الاقتصادية بمختلف قطاعاتها وتحقيق تنمية شاملة وتوفير مستلزمات الحد الادنى للحياة الانسانية الكريمة , ولكن التخطيط ليس عصا سحرية بامكانها تحقيق كل هذا بمجرد اعتماده او الاهتداء بنظرياته وتطبيقاته ويعتبر الانسان وبناءه حجر الزاوية في عملية التقدم والتطور , فلو ان اقليم من الاقليم تتسم جميع القطاعات الحياتية فيه بالتاخر لكن الانسان في ذلك الاقليم صحيح البناء سواء في شعوره بالانتماء الاجتماعي وشعوره بالمصلحة العامة ووعيه لدوره الذي يجب ان يقوم به فلا بد ان تكون مسيرة هذا الاقليم سائرة نحو التقدم في جميع قطاعاته المتاخرة والعكس بالعكس تماما .

9 - الهاشمي د.محمد صادق , الفدراليه ومستقبل العراق مركز العراق للدراسات والنشر , 2006

اما بالنسبة للعراق الذي ينتظره مستقبل مشرق بعون الله تعالى لتوفر الموارد الطبيعية والبشرية والطاقات والامكانات المبدعة وازالة اثار الولاءات القبلية والعشائرية والطائفية فهو كغيره من البلدان العربية يتمتع بجغرافيه معلومه الملامح منذ القدم ومزيج من القوميات والاديان التي تشكل مزيج متناغم يصب في صالح العراق.

وعليه فان الطريق الفدرالي يمكن ان يكون بداية الطريق للتجزئة والتفرقة لاسامح الله ويمكن ان يكون طريقا للوحدة والتلاحم . كل هذا يتوقف على الكيفية التي توظف بها الفدالية والهدف منها .

المصادر والمراجع :

- 1- ابو لبدة نظمي التغييرات في النظام الدولي واثره على الامن القومي العربي ط.الاولى دار الكندي 2001
- 2- ابو رمان د.ممدوح عبد الله ود. محمد جاسم شعبان العاني نظريلت واساليب التخطيط الاقليمي دار الصفاء للطباعى والنشر عمان 2005
- 3- ابو عياش د. عبد الله يوسف,التخطبط والتنمية في المنظور الجغرافي ,دراسات مختاره ,1983 نيويورك
- 4- شوكت د.علي احسان .اقتصاديات الاقليم ,دار المناهج .عمان .2004
- 5- البدراد.عدنان مكي عبدالله د,فلاح معروف العزاوي .التنمية والتخطيط الاقليمي دار الكتب للطباعه والنشر , جامعه الموصل ,1991
- 6- الزوكة د.محمد خميس .التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافيه .دار المعرفه الجامعيه .جامعى الاسكندريه .مصر
- 7- السعدي د.سعدي محمد صالح .التخطيط الاقليمي .نظريه .توجه .تطبيق .بيت الحكمة جامعه بغداد 1989
- 8- السماك د.محمد ازره واخرون .تنمية الرافدين .مطبعه جامعه الموصل .1989
- 9- الهاشمي د.محمد صادق , الفدراليه ومستقبل العراق مركز العراق للدراسات والنشر , 2006